المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – الربع الأول 2022م

أكتوبر 2022م

تم إعداد هذا الإصدار لخدمة المستخدمين استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/features-of-economic-performance

©ربيع الثاني 1444هـ ، أكتوبر 2022م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2022م، التقرير الربعي، ملامح و آفاق الأداء الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – الربع الأول 2022م، مسقط – سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

مقدمة

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون أن يقدم هذا التقرير الربع سنوي حول التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الربع الأول من عام 2022م. والذي يتضمن عرضاً لأحدث التطورات الاقتصادية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي العالمي ومستويات أسعار المواد الأولية والتطورات الجيوسياسية الدولية. وإضافة إلى بيانات الدول الأعضاء منفردة يقدم التقرير مؤشرات كلية تجميعية لمجلس التعاون كتكتل.

وإذ يشكر المركز الجهات المعنية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن تطورات الأداء الاقتصادي عموماً، ويأمل أن يشكل هذا التقرير مصدراً هاماً لصانعي القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي، وأن يكون مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	2
ملخص تنفيذي	5
أولاً: التطورات الاقتصادية الدولية.	8
ثانياً: التطورات الاقتصادية في مجلس التعاون.	11
ثالثاً: التجارة الخارجية لمجلس التعاون.	14
رابعاً: التطورات النقدية في مجلس التعاون.	17
خامساً: أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون.	20
سادسا: أسواق الأسهم الخليجية.	25
مصادر البيانات	27

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
جدول 1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الأول 2022م	11
جدول 2	معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، مارس 2022م	19
جدول 3	**معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، مارس 2022م**	19
جدول 4	صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، مارس 2022م	20
جدول 5	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، مارس 2022م	22

قائمة الأشكال البيانية

الشكل	العنوان	الصفحة
شكل 1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة، 2019-2023م	8
شكل 2	التضخم العالمي، 2019 – 2023م	8
شكل 3	**أسعار النفط الخام، الربع الأول 2019 – الربع الأول 2022م**	9
شكل 4	**أسعار الغاز الطبيعي ، الربع الأول 2019 – الربع الأول 2022م**	9
شكل 5	أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، مارس 2022م/ ديسمبر 2021م	10
شكل 6	أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، مارس 2022م / مارس 2021م	10
شكل 7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة*، الربع الأول 2021- الربع الأول 2022م	11
شكل 8	معدل نمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع النفطي والقطاع غير النفطي، الربع الأول 2022م/الربع الأول 2021م	12
شكل 9	مساهمة القطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م	12
شكل 10	التضخم الربعي (مقارنة مع الربع السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021- الربع الأول 2022م	13
شكل 11	التضخم الربعي (مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م	13
شكل 12	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري –دولة الإمارات العربية المتحدة، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م	14
شكل 13	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – مملكة البحرين، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م	14
شكل 14	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – المملكة العربية السعودية، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م	15
شكل 15	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – سلطنة عُمان، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م	15
شكل 16	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة قطر، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م	16
شكل 17	الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة الكويت، الربع الأول 2021 - الربع الرابع2021م	16
شكل 18	مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م	17
شكل 19	معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2019 – مارس 2022م	18
شكل 20	معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2020 - مارس 2022م	18
شكل 21	إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، مارس 2021 و مارس 2022م	21
شكل 22	نسبة مساهمة دول مجلس التعاون من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية، مارس 2022م	21
شكل 23	إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، مارس 2022م	23
شكل 24	نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م	23
شكل 25	نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون، الربع الأول 2020 - الربع الأول 2022م	24
شكل 26	معدل كفاية رأس المال البنوك بدول مجلس التعاون، الربع الأول 2020 - الربع الأول 2022م	24
شكل 27	**مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، ديسمبر 2021م ومارس 2022م**	25
شكل 28	القيمة السوقية لأسواق المال بدول مجلس التعاون، مارس 2022م	25
شكل 29	أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، مارس 2022م / ديسمبر 2021م	26
شكل 30	أداء المؤشر العام لأسواق المال العالمية، مارس 2022م / ديسمبر 2021م	26

ملخص تنفيذي.

لم يسجل الوضع الاقتصادي والجيوسياسي العالمي أي تحسن يذكر خلال الربع الأول من عام 2022م بل استمرت مرحلة عدم اليقين في ظل مواجهة كافة الدول صعوبات جمة تتمثل بارتفاع كبير في أسعار الطاقة، وارتفاع في أسعار الفائدة، وتقلبات في أسعار الصرف العالمية، ووضع جيوسياسي عالمي غير مؤاتٍ. وأتت هذه التطورات في وقت لم يتم التعافي الاقتصادي الكامل فيه من تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى شلل الحركة الاقتصادية والتجارية الدولية. ولا تزال الحرب الروسية-الأوكرانية التي نشبت في أواخر شهر فبراير 2022م تسهم بشكل كبير في تزايد الضغوط التضخمية بشكل لم يشهده العالم من سنوات طويلة وتعثر في سلاسل الإمداد العالمية وأزمات غذاء حادة. وبالتالي يواجه العالم اليوم حالة انكماش تضخمي قد تزداد سوءاً في حال تفاقم الوضع الجيوسياسي في القارة الأوروبية.

وشهد الاقتصاد العالمي في عام 2021م تحسناً ملحوظاً نتيجة استعادة الحركة الاقتصادية وحركة التجارة الدولية حيث بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي نحو 6% في عام 2021م. إلا أن اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية أثر سلباً على الحركة الاقتصادية والتي لا زالت تداعياتها تتفاعل وتواجه الدول كافة بصعوبات اقتصادية ومالية ذات تكلفة عالية. وتشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى نحو 3.2% و2.7% في عامي 2022م و2023م، على التوالي.

وأدى تراجع النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022م والضغوط التضخمية الكبيرة إلى قيام البنوك المركزية حول العالم برفع معدلات الفائدة لكبح جماح الارتفاع العام في أسعار المستهلكين، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 9.1% في عام 2022م، على أن ينخفض ليبلغ نحو 5.1% في عام 2023م.

وواصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال الربع الأول من عام 2022م نتيجة للوضع الجيوسياسي العالمي، علماً أن أسعار النفط كانت قد بدأت بالارتفاع في عام 2021م بعد الانخفاض الذي شهدته بشكل كبير في عام 2020م جراء تداعيات جائحة كوفيد-19. وبلغ متوسط سعر برميل نفط برنت ما يقارب 100.3 دولار أميركي في الربع الأول من عام 2022م، مقارنة مع 60.8 دولار أميركي في الربع الأول من عام 2021م

وارتفعت كذلك أسعار الغاز الطبيعي بشكل حاد أسوة بأسواق النفط حيث ارتفعت بشكل كبير في الربع الأول من عام 2022م بعد الانخفاض الذي شهدته خلال الربع الأخير من عام 2021م، حيث بلغ سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 4.7 دولار أميركي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في الربع الأول 2022م.

وكذلك سجلت أسواق المال العالمية خلال الربع الأول من عام 2022م تراجعاً ملحوظاً بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2021م، حيث انخفضت مؤشرات الأسواق الرئيسية باستثناء مؤشر المملكة المتحدة فوتسي (100). أما مقارنة مع مستوياتها بنهاية الربع الأول من عام 2021م فقد ارتفعت مؤشرات معظم الأسواق الرئيسية العالمية.

كما سجلت دول مجلس التعاون معدلات نمو موجبة في الربع الأول من عام 2022م مقارنة مع الربع المماثل من عام 2021م، وبشكل عام استمرت معدلات النمو الإيجابية ابتداء من الربع الثاني 2021 ولغاية الربع الأول 2022م مقارنة بالأرباع المماثلة السابقة، ويعزى هذا التحسن إلى مواصلة مرحلة التعافي عقب تراجع الحركة الاقتصادية خلال عام 2020م جراء تداعيات جائحة كوفيد-19.

وبقيت معدلات التضخم في الدول الأعضاء لمجلس التعاون ضمن مستويات مقبولة خلال الربع الأول من عام 2022م بالرغم من الضغوط التضخمية الكبيرة التي واجهتها الاقتصاديات العالمية والتي دفعت بالبنوك المركزية الرئيسية إلى رفع معدلات الفوائد بشكل كبير لم تشهده منذ عقود من الزمن. ويعزى عدم ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية في دول مجلس التعاون إلى السياسات التي اتبعتها هذه الدول للحد من التأثير السلبي للتضخم المستورد على المواطنين.

بالنسبة للتجارة الخارجية، سجلت دول مجلس التعاون فائضاً في الميزان التجاري خلال الربع الأول من عام 2022م. واتخذت مساهمة الصادرات السلعية غير النفطية في إجمالي الصادرات السلعية منحى تنازلي مؤخرا بحيث تم تسجيل انخفاض في نسب هذه المساهمة رغم ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية. ويعزى ذلك إلى نمو الصادرات النفطية بمعدلات أعلى من نمو الصادرات غير النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط.

وشهد عرض النقد (م1) في مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية ارتفاعا بشكل مضطرد وواصل تسجيل نسب نمو موجبة خلال الربع الأول من عام 2022م ولكن بنسب أقل من تلك التي تم تسجيلها في بداية عام 2021م، وبذلك بلغ بنهاية مارس 2022م حوالي 733 مليار دولار أميركي، أي بزيادة بنحو 6.5% مقارنة مع حجمه بنهاية مارس

2021م. وارتفع كذلك عرض النقد بمعناه الواسع (م2) ليبلغ نحو 1,387 مليار دولار أميركي بنهاية مارس 2022م، أي بنسبة نمو بلغت 5.7% مقارنة مع حجمه بنهاية مارس 2021م.

ونمى إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية مارس من عام 2022م بنسبة طفيفة 0.8% مقارنةً مع صافي الأصول بنهاية مارس 2021م، ليصل لنحو 657.5 مليار دولار أمريكي، مدعوماً بالارتفاع المسجل في غالبية الدول الأعضاء بذات الفترة.

وبالنسبة إلى أداء القطاع المصرفي، فقد بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون بنهاية مارس 2022م نحو 2.8 تريليون دولار أميركي، بارتفاع نسبته 7.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية مارس 2021م. وكذلك بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية مارس 2022 نحو 1.7 تريليون دولار أميركي، بارتفاع نسبته 6.7% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية مارس 2021م. وحافظت المصارف في كافة دول مجلس التعاون على معدلات عالية لكفاية رأس المال، وارتفاعا في مؤشرات الربحية، في حين حافظت على معدلات منخفضة للقروض المتعثرة.

بالنسبة لأسواق الأوراق المالية، بلغت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون 4.3 تريليون دولار أميركي بنهاية مارس 2022م، مرتفعة بنحو 17.7% عن القيمة السوقية بنهاية عام 2021م، وذلك جراء ارتفاع القيمة السوقية لكافة أسواق مجلس التعاون خلال الفترة المذكورة. أما بخصوص أداء المؤشر العام لمجلس التعاون فقد ارتفع بنحو 16.3% بنهاية مارس 2022م مقارنة مع نهاية عام 2021م. ونجم هذا الأداء عن ارتفاع مؤشرات كافة الأسواق. أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية فقد كان أداء المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون متميزاً فقد انخفضت معظم مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية، وكذلك سجل المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون ارتفاعاً بنسبة بلغت 36.6% مقارنة مع نهاية الربع الأول من العام السابق.

أولاً: التطورات الاقتصادية الدولية.

تشـــير أحدث تقديرات صـــندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي من 6% في عام 2021م، إلى نحو 3.2% و2.7% في عامي 2022م و2023م، على التوالي (شكل 1).

شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة، 2019-2023م

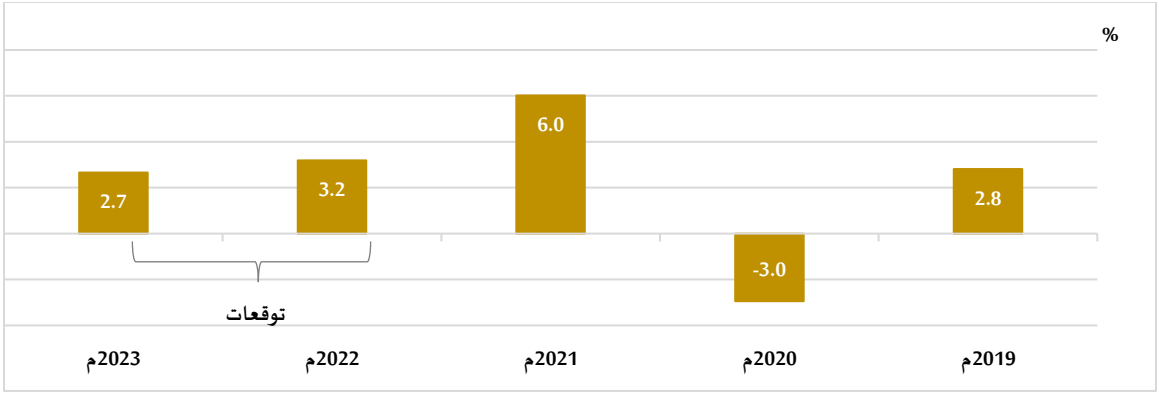

المصدر: صندوق النقد الدولي (اكتوبر 2022م)

وأدى تراجع النمو الاقتصـــادي العالمي في عام 2022م والضـــغوط التضـــخمية الكبيرة إلى أن تقوم البنوك المركزية حول العالم برفع معدلات الفائدة لكبح جماح الارتفاع العام في أســـعار المســـتهلكين الناجم عن تداعيات الحرب الروســـية-الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أســـعار الطاقة والمواد الغذائية بشـــكل غير مســـبوق. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 9.1% في عام 2022م، على أن ينخفض ليبلغ نحو 5.1% في عام 2023م (شكل 2)

شكل 2: التضخم العالمي، 2019 – 2023م

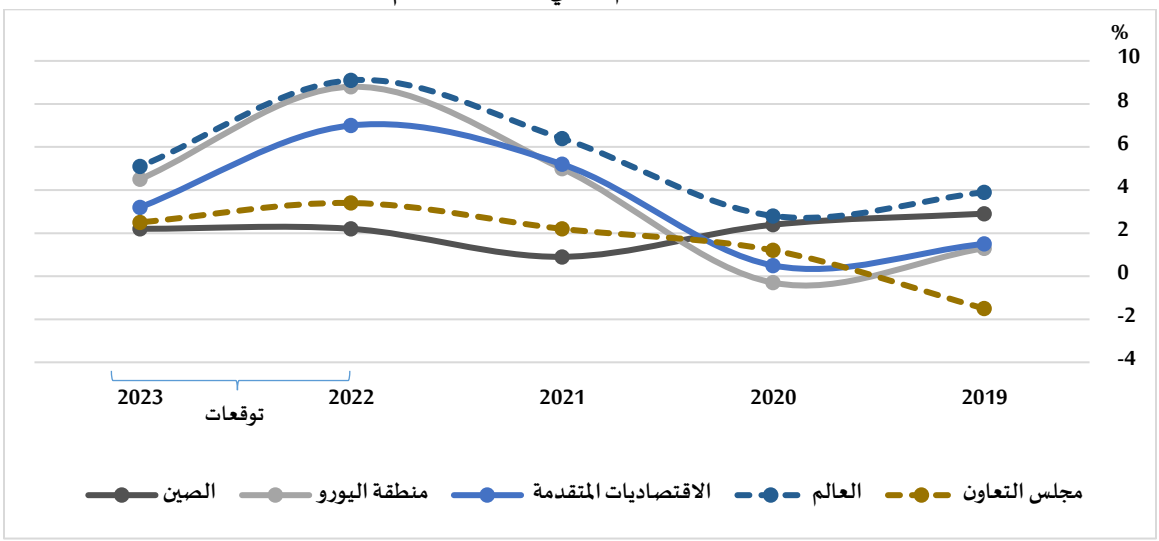

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي، صندوق النقد الدولي

وواصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال الربع الأول من عام 2022م عقب الحرب الروسية-الأوكرانية، علماً أنها قد بدأت الارتفاع منذ الربع الثالث من عام 2021م بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في عام 2020م جراء تداعيات جائحة كوفيد-19. وبلغ متوسط سعر برميل نفط برنت نحو 100.3 دولار أميركي في الربع الأول من عام 2022م، مقارنة مع 60.8 دولار أميركي في الربع الأول من عام 2021م (شكل 3).

شكل 3: أسعار النفط الخام، الربع الأول 2019 – الربع الأول 2022م

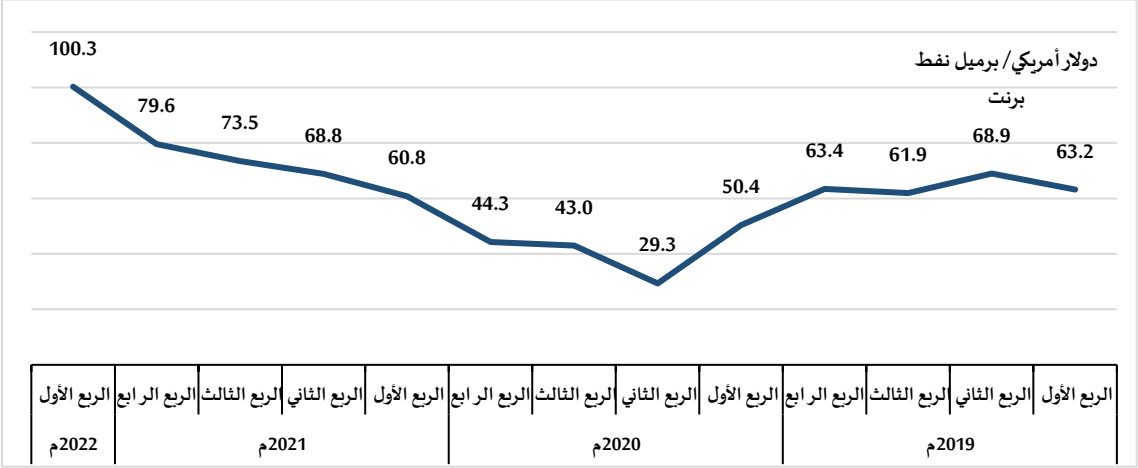

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية (https://www.eia.gov)

وارتفعت كذلك أسعار الغاز الطبيعي بشكل حاد في الأسواق العالمية في الربع الأول من عام 2022م، وشهدت نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط، حيث بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 4.7 دولار أميركي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في الربع الأول من عام 2022م (شكل 4).

شكل 4: أسعار الغاز الطبيعي، الربع الأول 2019 – الربع الأول 2022م

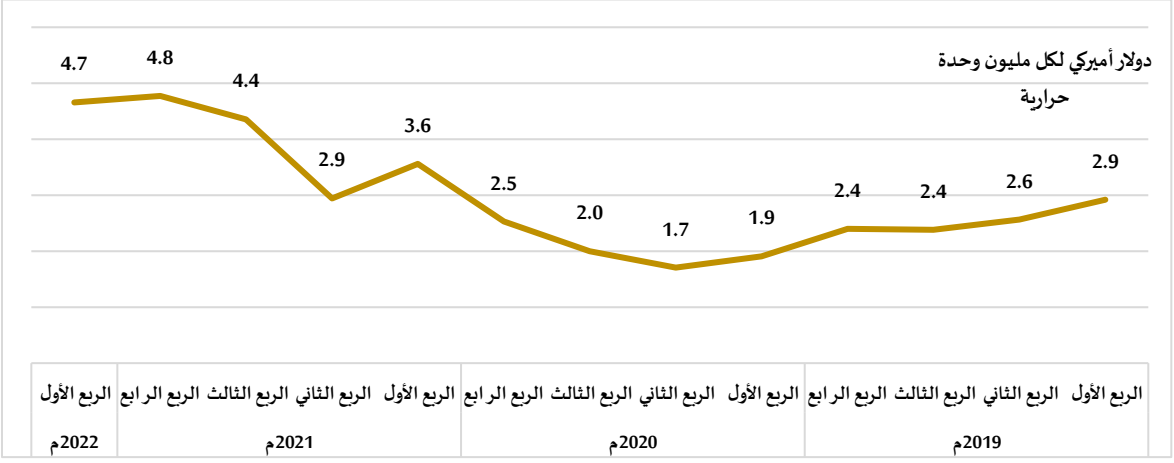

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية (https://www.eia.gov)

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العالمية، وخلال الربع الأول من عام 2022م تحديداً، سجلت الأسواق العالمية تراجعاً ملحوظاً بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2021م، حيث انخفضت مؤشرات الأسواق الرئيسية باستثناء مؤشر المملكة المتحدة فوتسي (100) الذي ارتفع بنحو 1.8%، في حين سجل مؤشر سوق شنغهاي أعلى نسبة انخفاض بلغت نحو 10.6%، تلاه مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بانخفاض بنحو 6.5%، ثم مؤشر مورغن ستانلي العالمي (MSCI) بانخفاض بنحو 5.7%، ومؤشر ستاندرد أند بورز الذي انخفض بنحو 4.9% (شكل 5).

شكل 5: أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، مارس 2022م/ ديسمبر 2021م

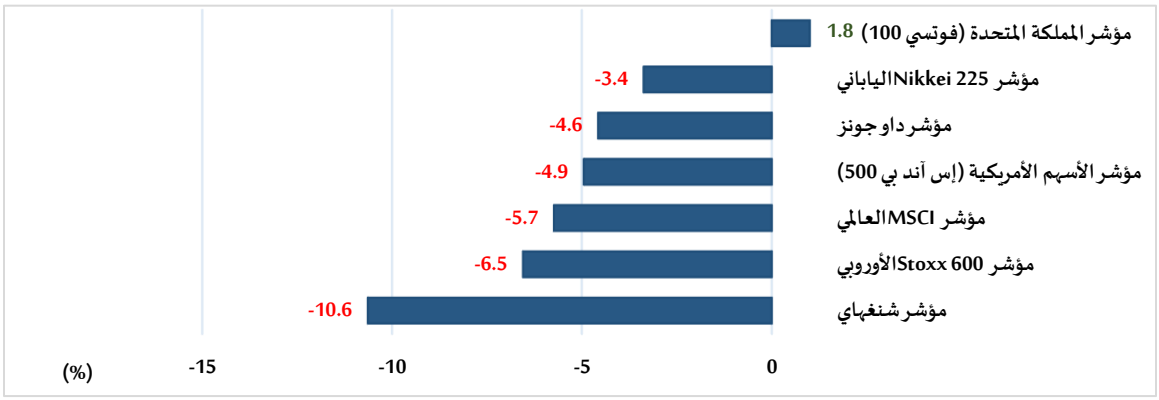

المصدر: أداء أسواق المال العالمية (https://www.investing.com)

أما بالمقارنة مع مستوياتها بنهاية الربع الأول من عام 2021م، فقد ارتفعت مؤشرات معظم الأسواق الرئيسية العالمية. وأتى أفضل أداء في مؤشر الأسهم الأميركية (S&P 500) الذي ارتفع بنسبة 14%، ومؤشر المملكة المتحدة فوتسي (100) بنحو 11.9%، علماً بأن المؤشر العام لمجلس التعاون قد سجل أداءً مميزاً مرتفعاً بنحو 36.6% خلال نفس الفترة، في حين انخفضت مؤشرات الأسواق الآسيوية وتحديداً سوق شنغهاي ومؤشر نيكاي 225 الياباني (شكل 6).

شكل 6: أداء أسواق الأوراق المالية العالمية، مارس 2022م / مارس 2021م

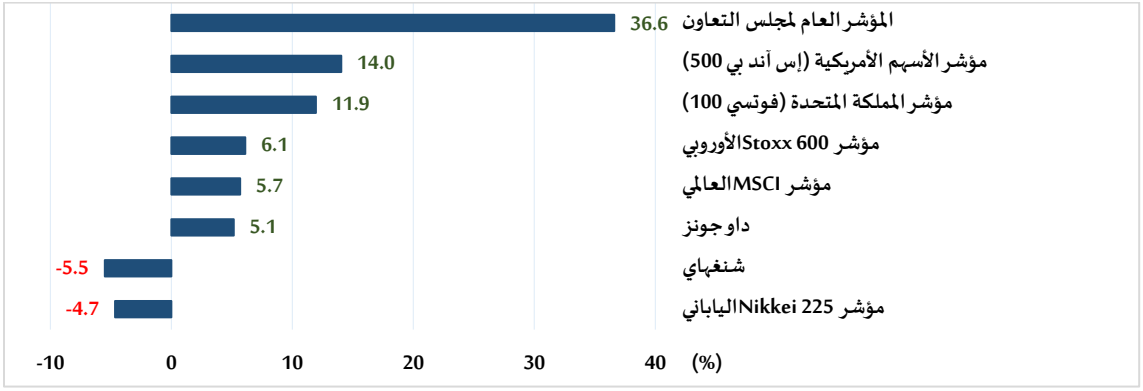

المصدر: أداء أسواق المال العالمية (https://www.investing.com)

ثانياً: التطورات الاقتصادية في مجلس التعاون.

سجلت اقتصادات دول مجلس التعاون معدلات نمو موجبة في الربع الأول من عام 2022م مقارنة مع الربع المماثل من عام 2021م، وبشكل عام استمرت معدلات النمو الإيجابية ابتداء من الربع الثاني 2021 ولغاية الربع الأول 2022م مقارنة بالأرباع المماثلة السابقة، ويعزى هذا التحسن إلى مواصلة مرحلة التعافي عقب تراجع الحركة الاقتصادية خلال عام 2020م جراء تداعيات جائحة كوفيد- 19 (شكل 7، جدول 1).

شكل 7: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة*، الربع الأول 2021- الربع الأول 2022م

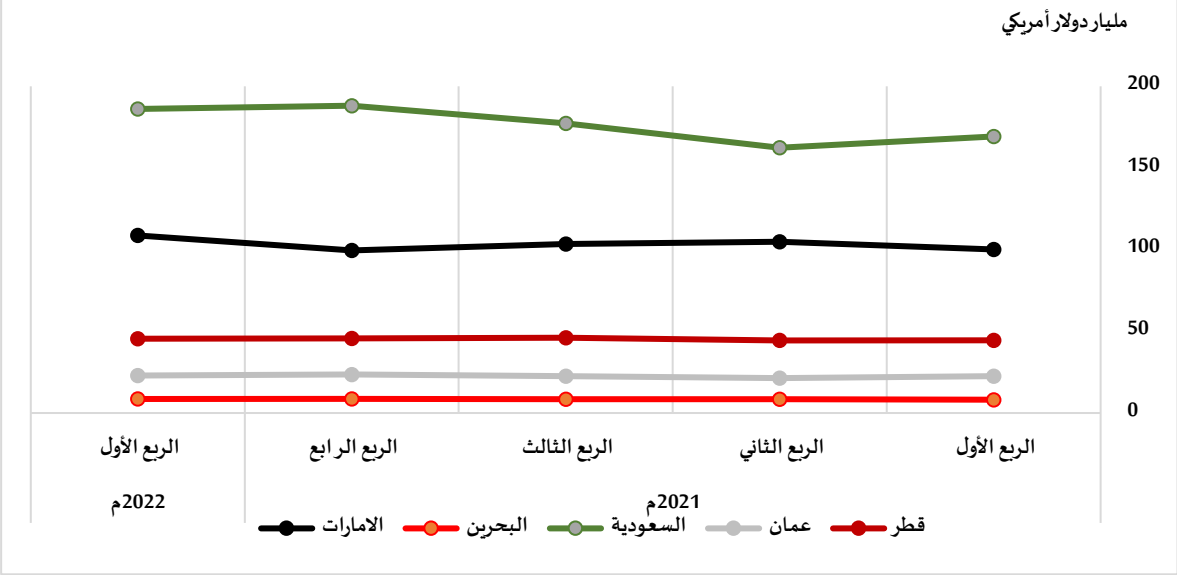

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

جدول 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الأول 2022م

	مقارنة بالربع الرابع 2021م (%)	مقارنة بالربع الأول 2021م (%)
الإمارات	9.2	8.4
البحرين	0.4	5.4
السعودية	-1.1	9.9
عُمان	-2.4	2.4
قطر	-0.2	2.3

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

*سنة الأساس 2010=100 في كل من الإمارات والبحرين والسعودية و2018=100في كل من عمان وقطر

وعلى مستوى القطاعين النفطي (يشمل أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة) والقطاع غير النفطي، فقد كان هنالك تفاوت بين دول مجلس التعاون، حيث حقق القطاع النفطي معدلات نمو موجبة في كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية، وبالمقابل تراجعت القيمة المضافة لهذا القطاع في كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين في الربع الأول من عام 2022م مقارنة مع الربع الأول من عام 2021م. وفيما يتعلق بالقطاع غير النفطي فقد نما بمعدلات موجبة في كل من دولة قطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين وتراجع بمعدل طفيف في المملكة العربية السعودية خلال نفس فترة المقارنة (شكل 8).

شكل 8: معدل نمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع النفطي والقطاع غير النفطي، الربع الأول 2022م/الربع الأول 2021م

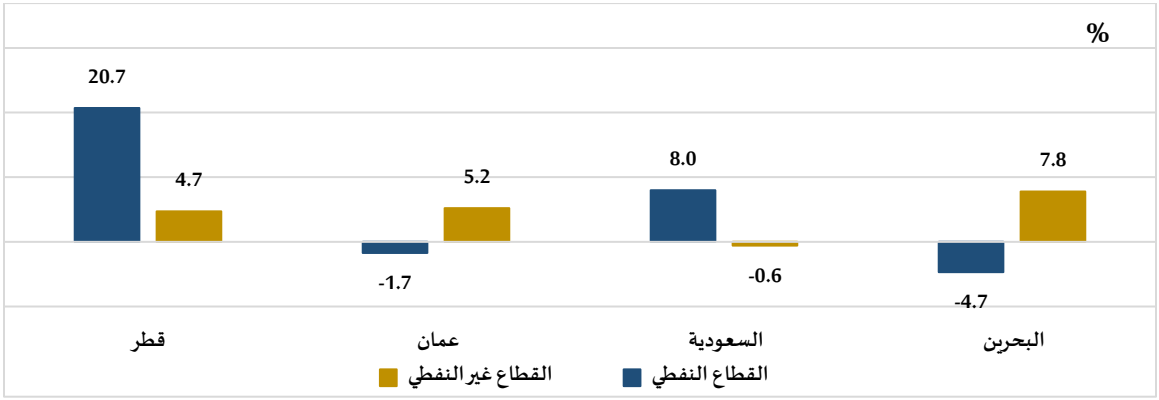

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما فيما يتعلق بمساهمة القطاع غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت دول مجلس التعاون منحى تنازلي منذ أوائل عام 2020م وتراوحت في الربع الأول من عام 2022م بين نحو 84.3% في مملكة البحرين و57.4% في دولة قطر (شكل 9).

شكل 9: مساهمة القطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

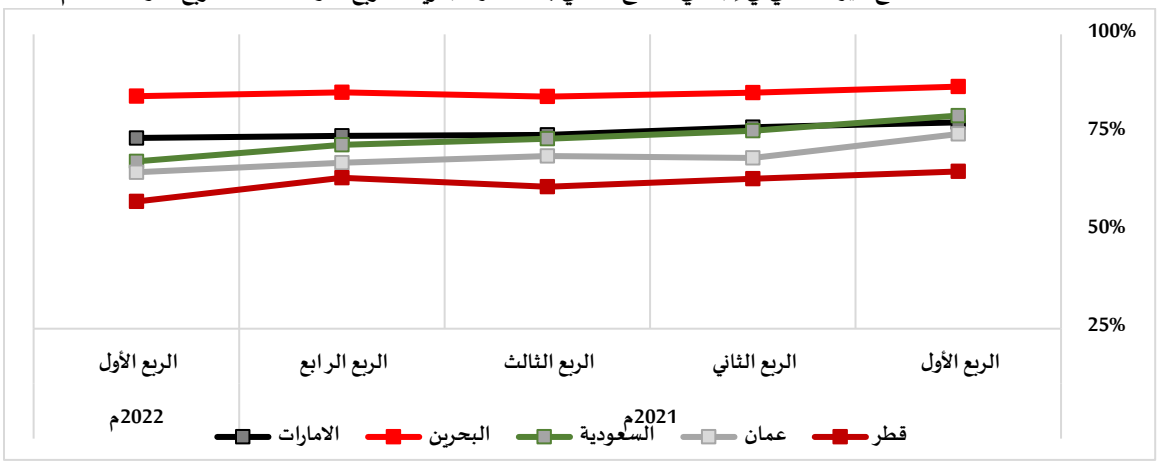

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبقيت معدلات التضخم في الدول الأعضاء لمجلس التعاون ضمن مستويات مقبولة خلال الربع الأول من عام 2022م بالرغم من الضغوط التضخمية الكبيرة التي واجهتها الاقتصاديات العالمية والتي دفعت بالبنوك المركزية الرئيسية إلى رفع معدلات الفوائد بشكل كبير لم تشهده منذ عقود. ويعزى عدم ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية في دول مجلس التعاون إلى السياسات التي اتبعتها هذه الدول للحد من التأثير السلبي للتضخم المستورد على المواطنين، حتى أن معدلات التضخم في بعض دول مجلس التعاون كانت في الربع الأول من عام 2022م أقل من مستوياتها في الربع الرابع من عام 2021م (شكل10، شكل 11).

شكل 10: التضخم الربعي (مقارنة مع الربع السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021- الربع الأول 2022م

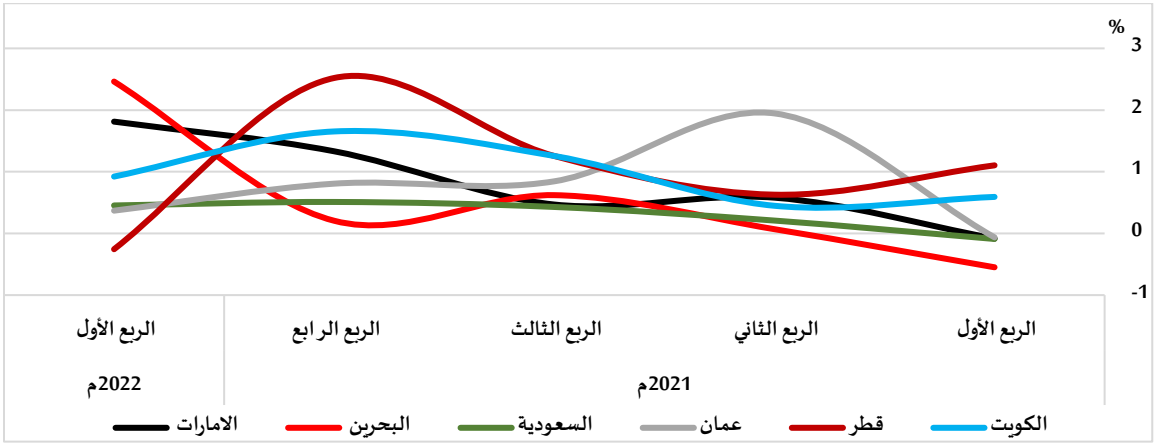

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

شكل 11: التضخم الربعي (مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق) في دول مجلس التعاون، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

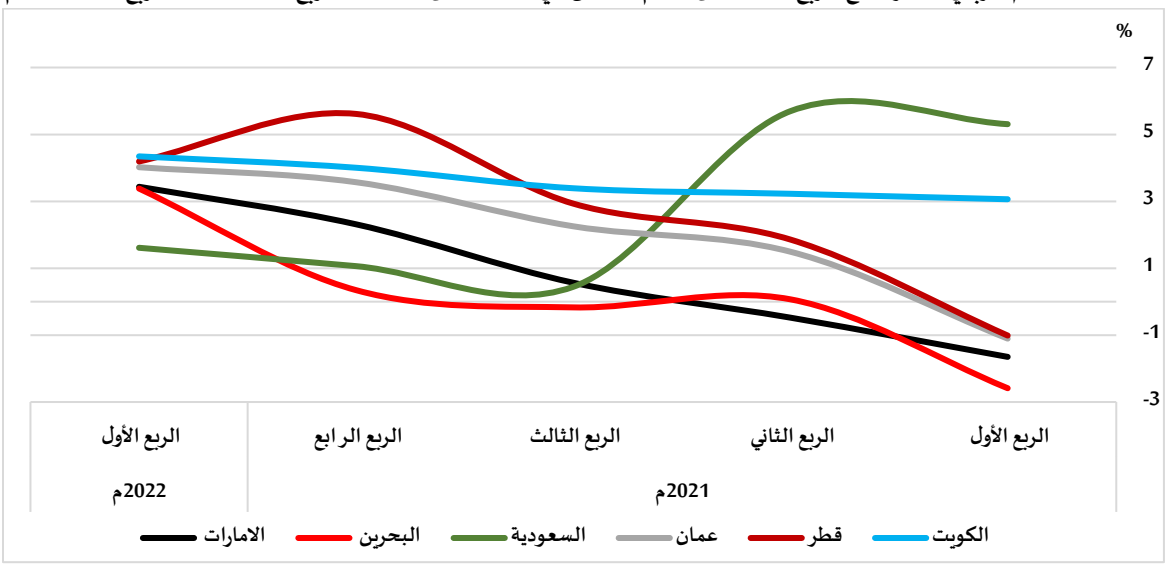

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ثالثاً: التجارة الخارجية لمجلس التعاون.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، شهدت كلا من الصادرات السلعية (لا تشمل النفط) والواردات السلعية نمواً مستقرا خلال أرباع عام 2021م والربع الأول من عام 2022م (شكل 12).

شكل 12: الصادرات (لا تشمل النفط) والواردات السلعية والميزان التجاري –دولة الإمارات العربية المتحدة، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

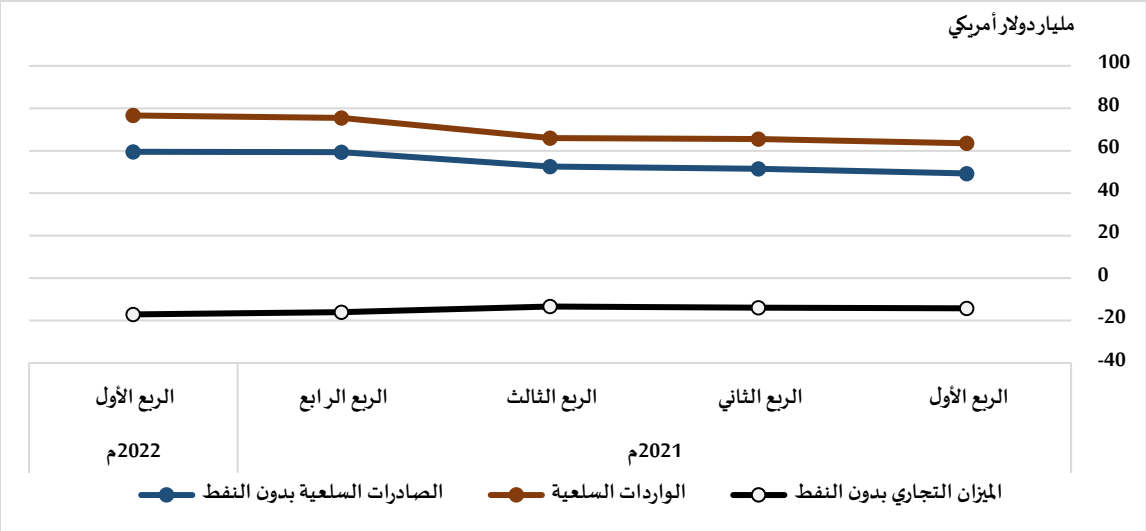

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفي مملكة البحرين تم تسجيل فائض في الميزان التجاري رغم الارتفاع المستمر في قيمة الواردات السلعية، حيث أن الصادرات السلعية ارتفعت بمعدلات أعلى من معدلات ارتفاع الواردات السلعية (شكل 13).

شكل 13: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – مملكة البحرين، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

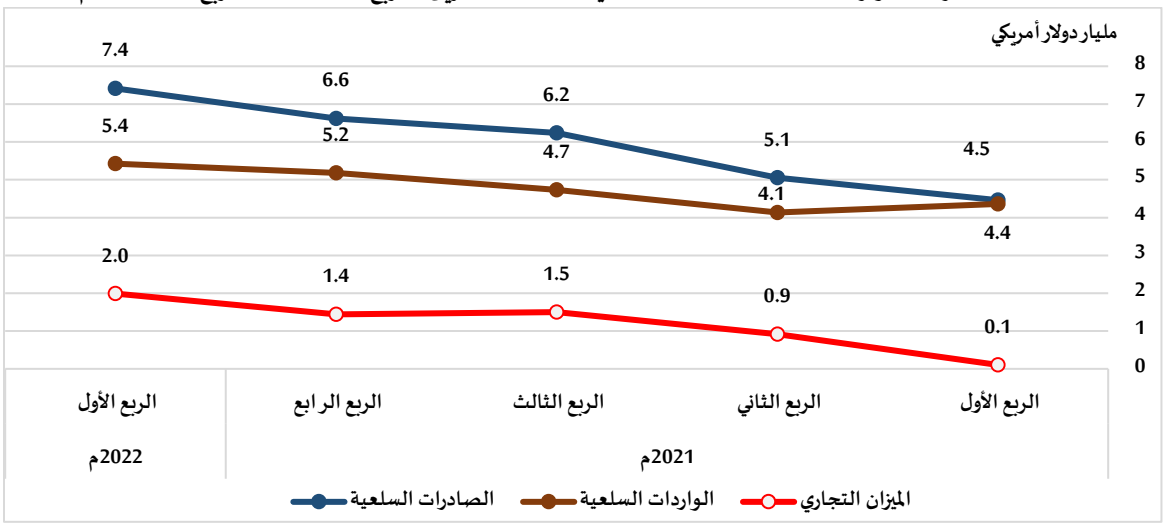

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وسجل الميزان التجاري في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية مع استقرار نسبي لقيمة الواردات السلعية (شكل 14).

شكل 14: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – المملكة العربية السعودية، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

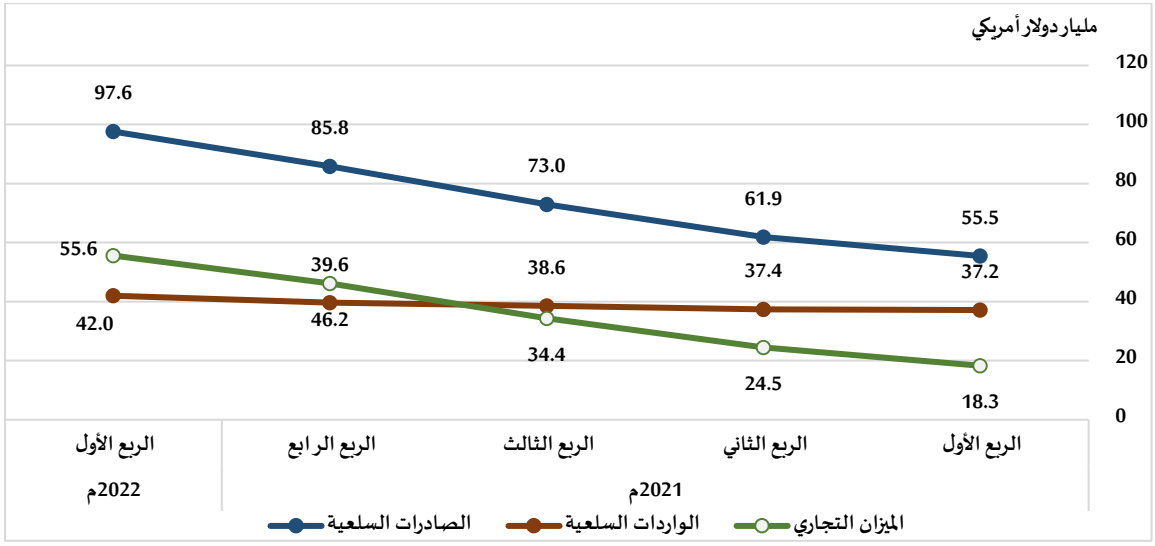

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وحافظ الميزان التجاري في سلطنة عُمان على فوائض تجارية من الربع الأول عام 2021م إلى الربع الأول من عام 2022م رغم ارتفاع قيمة الواردات السلعية بشكل ملحوظ في الربع الثالث من عام 2021م، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الفائض في الميزان التجاري في ذلك الربع (شكل 15).

شكل 15: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – سلطنة عُمان، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

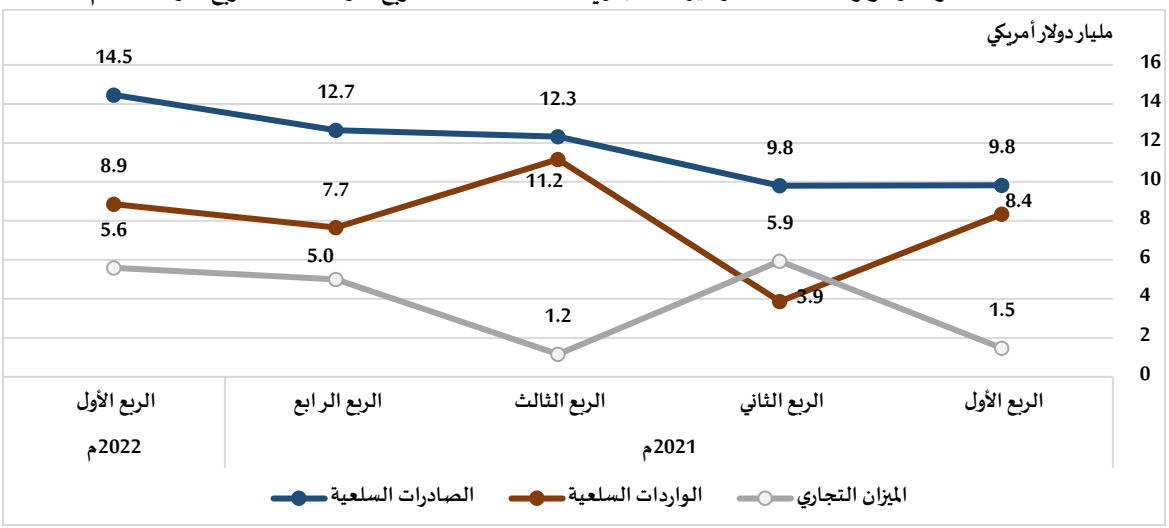

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وفي دولة قطر شـهدت التجارة الخارجية تحسـناً مسـتمراً منذ بداية عام 2021م حيث ارتفعت الواردات السـلعية والصادرات السلعية على حد سواء، مما أدى إلى تسجيل فوائض متزايدة في الميزان التجاري (شكل 16).

شكل 16: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة قطر، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

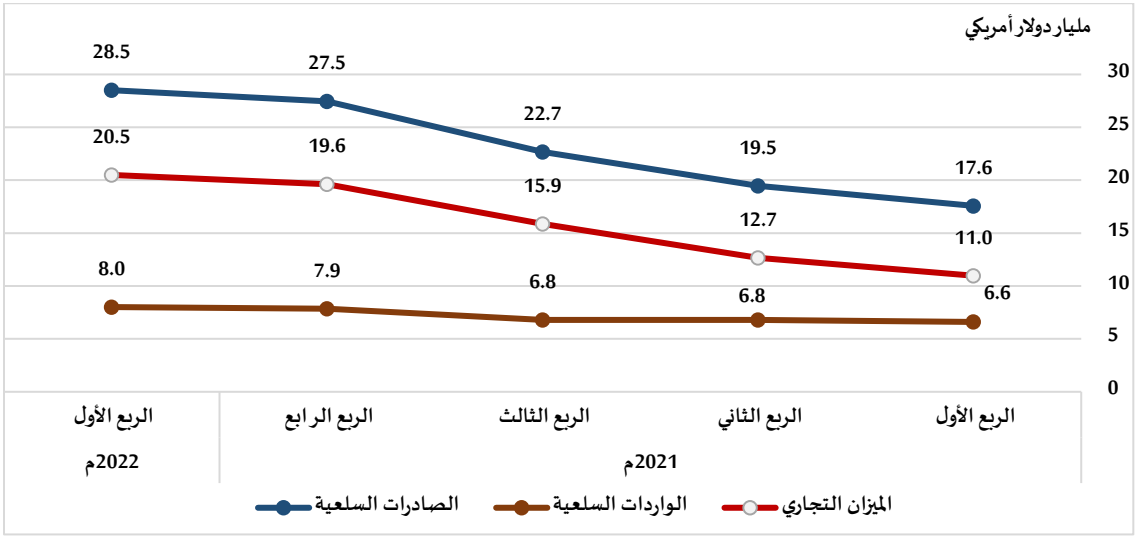

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وكذلك الأمر في دولة الكويت حيث اسـتقرت قيمة الواردات السـلعية وسجل الميزان التجاري فائضاً خلال أرباع عام 2021م (شكل 17).

شكل 17: الصادرات والواردات السلعية والميزان التجاري – دولة الكويت، الربع الأول 2021 - الربع الرابع 2021م

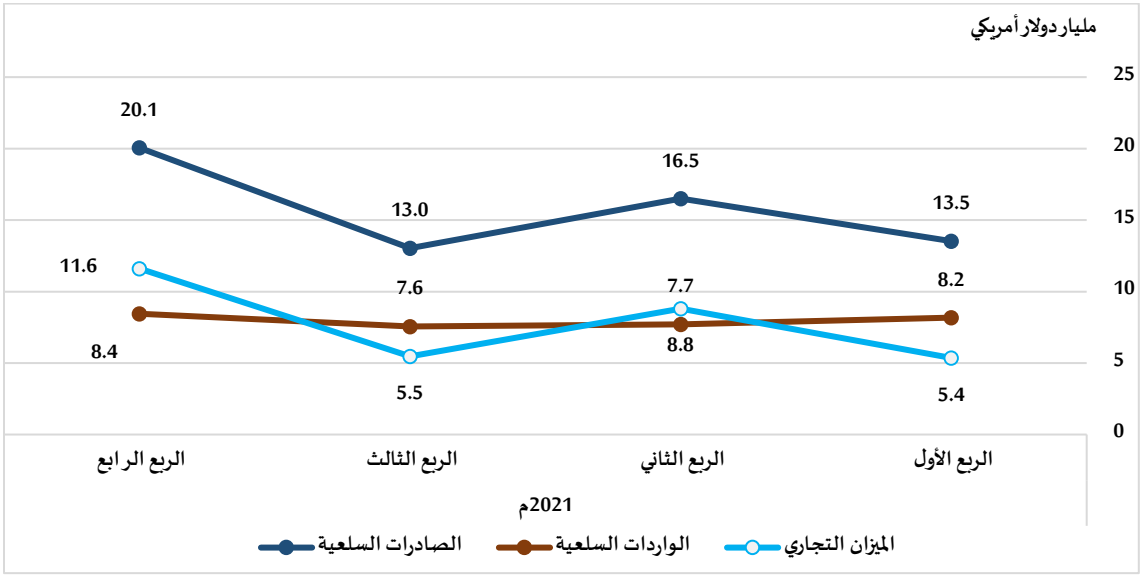

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، لا تتوفر بيانات الربع الأول 2022م

شـهدت مسـاهمة الصـادرات السـلعية غير النفطية في إجمالي الصـادرات السـلعية منحىً تنازلي مؤخرا بحيث تم تسـجيل انخفاض في هذه المسـاهمة رغم ارتفاع قيمة الصـادرات غير النفطية، ويعزى ذلك إلى نمو الصـادرات النفطية بمعدلات أعلى من نمو الصادرات غير النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط (شكل 18).

شكل 18: مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

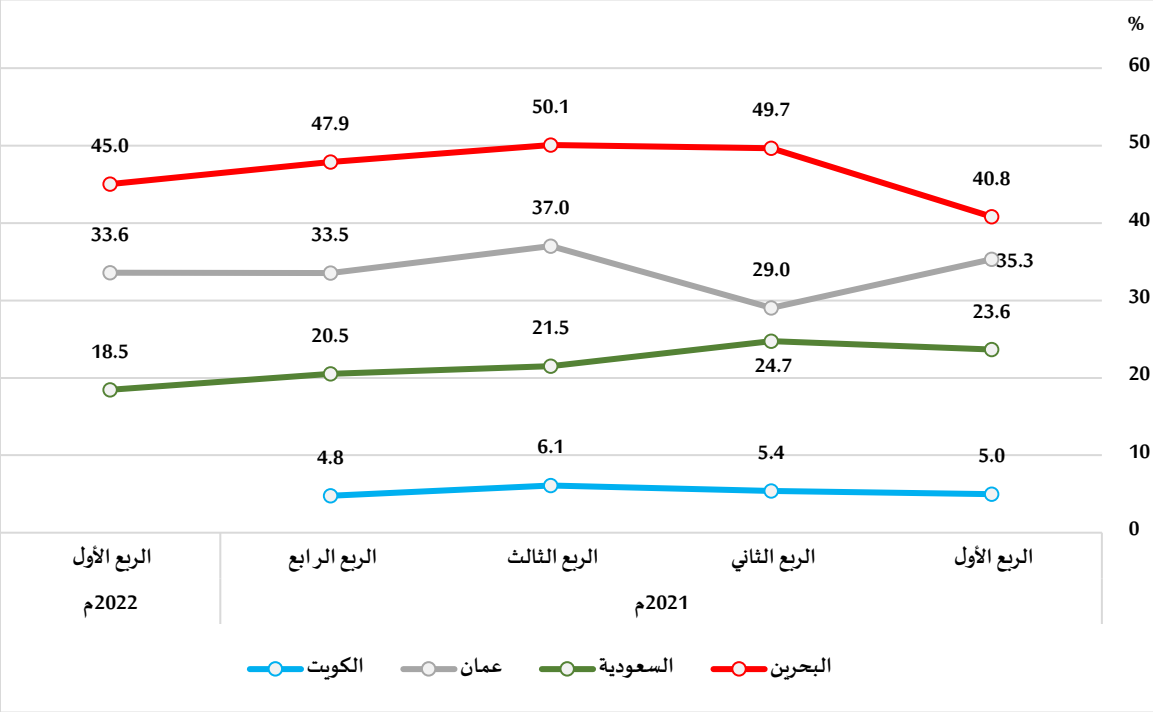

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، المساهمة غير متوفرة لكل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والربع الأول 2022م لدولة الكويت

رابعاً: التطورات النقدية في مجلس التعاون.

عرض النقد بمجلس التعاون

ارتفع عرض النقد في مجلس التعاون خلال السـنوات القليلة الماضـية بشـكل مضـطرد وواصـل تسـجيل نسـب نمو إيجابية خلال أشـهر الربع الأول من عام 2022م. وقد بلغ عرض النقد الضـيق (م1) بنهاية مارس 2022م حوالي 733 مليار دولار أمريكي، بنمو نسـبته 6.5% مقارنةً مع مارس 2021م. وكذلك بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسـع (م2) بنهاية مارس 2022م نحو 1,387 مليار دولار أمريكي وبنسـبة ارتفاع بلغت 5.7% مقارنةً مع حجمه بنهاية مارس 2021م (شكل 19).

شكل 19: معدل النمو السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2019 – مارس 2022م

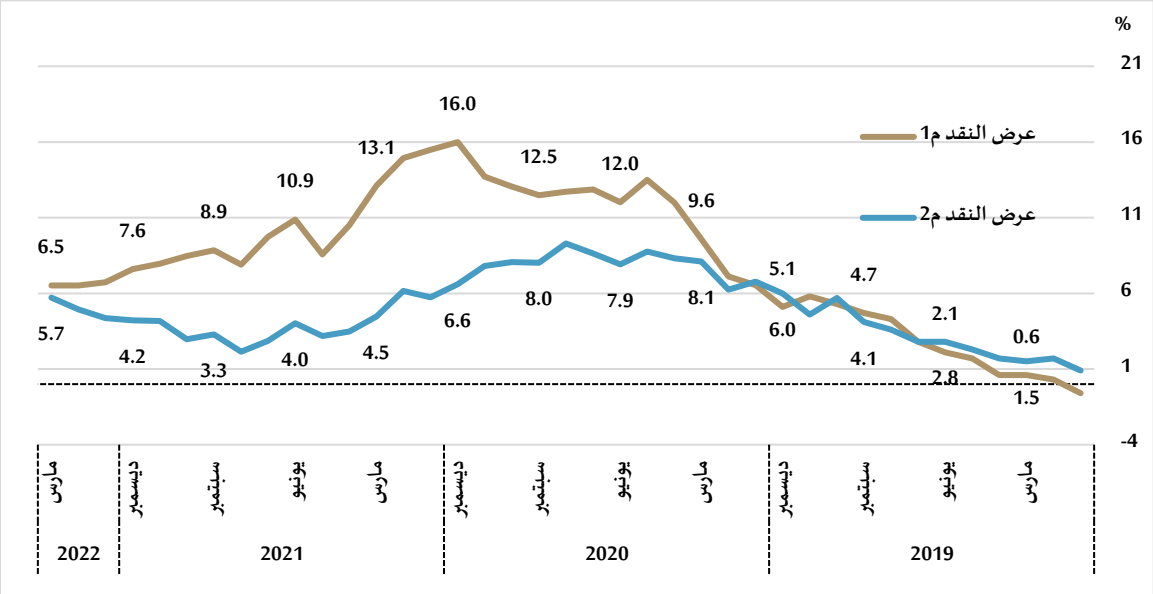

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وجاء الارتفاع في عرض النقد نتيجة تسجيل كافة مكوناته لمعدلات نمو إيجابية، حيث ارتفع شبه النقد (الودائع الادخارية ولأجل) في شهر مارس من عام 2022م بنسبة بلغت 4.7% مقارنةً مع حجمه في شهر مارس من العام السابق، وكذلك شهدت الودائع تحت الطلب نمواً ملحوظاً بنسبة 7.5%، في حين سجل النقد المتداول خارج البنوك نمواً طفيفاً بنسبة 0.7% بذات الفترة (شكل 20).

شكل 20: معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد بمجلس التعاون، يناير 2020 - مارس 2022م

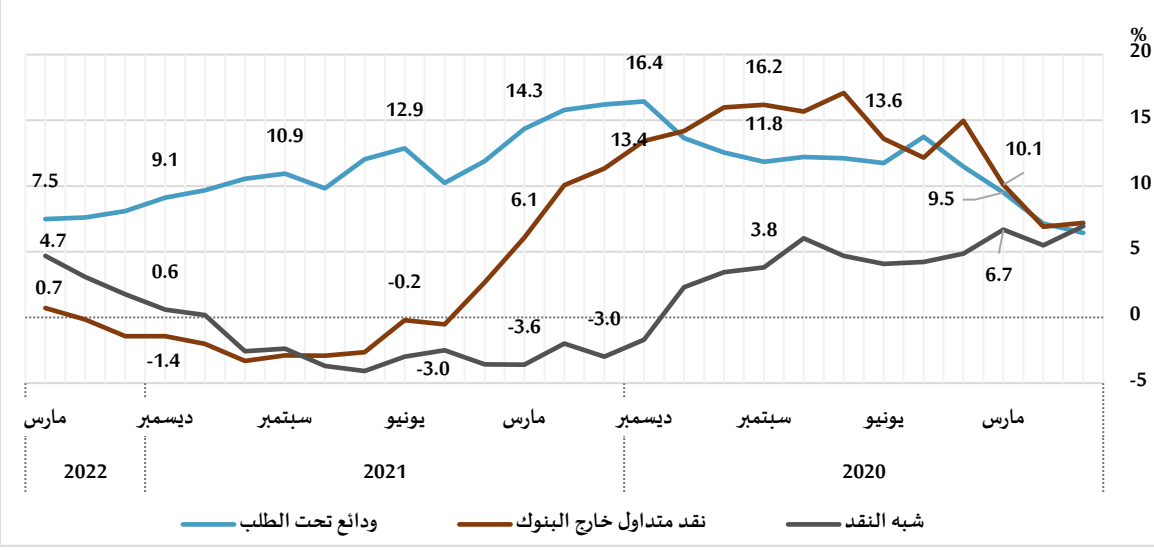

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وعلى مستوى الدول الأعضاء، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في معظم دول مجلس التعاون بنهاية مارس 2022م ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً مع الشهر ذاته من العام السابق. وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو بنسبة بلغت 13.4%، تلتها مملكة البحرين بنسبة 10.5%. وسجلت كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت نمواً بنسب 5.5%، و4.2%، و4.0%، و2.2% على التوالي (جدول 2).

جدول 2: معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، مارس 2022م

	عرض النقد م1 (%)	الودائع النقدية (%)	النقد المتداول خارج البنوك(%)
الإمارات	13.4	14.9	4.4
البحرين	10.5	13.6	-2.2
السعودية	4.2	5.0	-0.8
عُمان	5.5	7.9	-2.2
قطر	4.0	3.8	6.0
الكويت	2.2	3.0	-2.4
مجلس التعاون	**6.5**	**7.5**	**0.7**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ونتيجة للنمو المسجل بعرض النقد م1 والودائع شبه النقدية، سجل عرض النقد بمعناه الواسع م2 نمواً في جميع دول مجلس التعاون بنهاية شهر مارس من عام 2022م مقارنةً مع الشهر ذاته من العام السابق، وتراوحت النسبة بين 3.3% في دولة قطر و7.1% في دولة الإمارات العربية المتحدة (جدول 3).

جدول 3: معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، مارس 2022م

	عرض النقد م2 (%)	الودائع شبه النقدية (%)
الإمارات	7.1	2.4
البحرين	4.2	-1.0
السعودية	5.9	11.4
عُمان	3.6	2.8
قطر	3.3	3.1
الكويت	4.9	6.2
مجلس التعاون	**5.7**	**4.7**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

ارتفع إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية مارس من عام 2022م بنسبة طفيفة 0.8% مقارنةً مع صافي الأصول بنهاية مارس 2021م، ليصل لنحو 657.5 مليار دولار أمريكي، مدعوماً بالارتفاع المسجل في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 15.0%، والتي شكلت ما نسبته 18.6% من مجموع دول مجلس التعاون.

أما مقارنةً مع ديسمبر 2021م فقد تراجع مجموع صافي الأصول بنسبة -1.5%، ويعزى ذلك إلى انخفاض هذه الأصول في دول مجلس التعاون باستثناء دولة الكويت التي ارتفعت فيها هذه الأصول بنحو 1.4% ودولة قطر بنحو 0.2% (جدول 4).

جدول 4: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، مارس 2022م

	القيمة (مليار دولار أمريكي)	النمو السنوي (%)	النمو مقارنةً مع ديسمبر 2021م (%)
الإمارات	122.3	15.0	-3.6
البحرين	3.3	1.9	-15.4
السعودية	434.4	-2.3	-0.9
عُمان	16.3	5.1	-7.8
قطر	40.9	0.7	0.2
الكويت	40.3	-3.4	1.4
مجلس التعاون	**657.5**	**0.8**	**-1.5**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

خامساً: أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون.

شهد القطاع المصرفي في مجلس التعاون تحسناً بشكل عام خلال الربع الأول من عام 2022م سواء من ناحية حجم أصول القطاع المصرفي، وإجمالي الودائع المصرفية، وحجم المحافظ الإقراضية، أو من ناحية أداء هذا القطاع مثل معدل ربحية المصارف التجارية ومؤشرات سلامة القطاع عموماً.

أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي.

بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر مارس من عام 2022م نحو 2,773 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية مارس 2021م. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 11.0%، تلتها دولة الكويت بنحو 7.6%، وسلطنة عُمان بنسبة 5.3% (شكل 21).

شكل 21: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، مارس 2021م ومارس 2022م

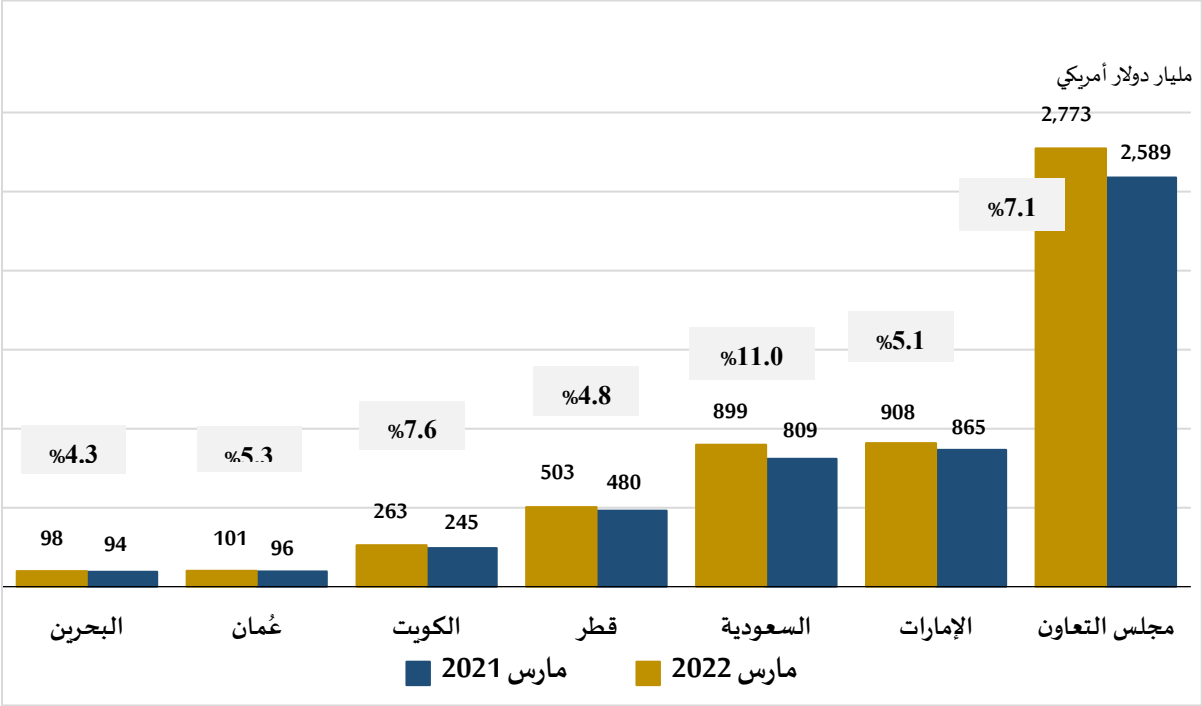

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

واستأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية في البنوك التجارية في مجلس التعاون بنحو 32.8%، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 32.4%، ودولة قطر بنحو 18.2%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.7% (شكل 22).

شكل 22: نسبة مساهمة دول مجلس التعاون من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية، مارس 2022م

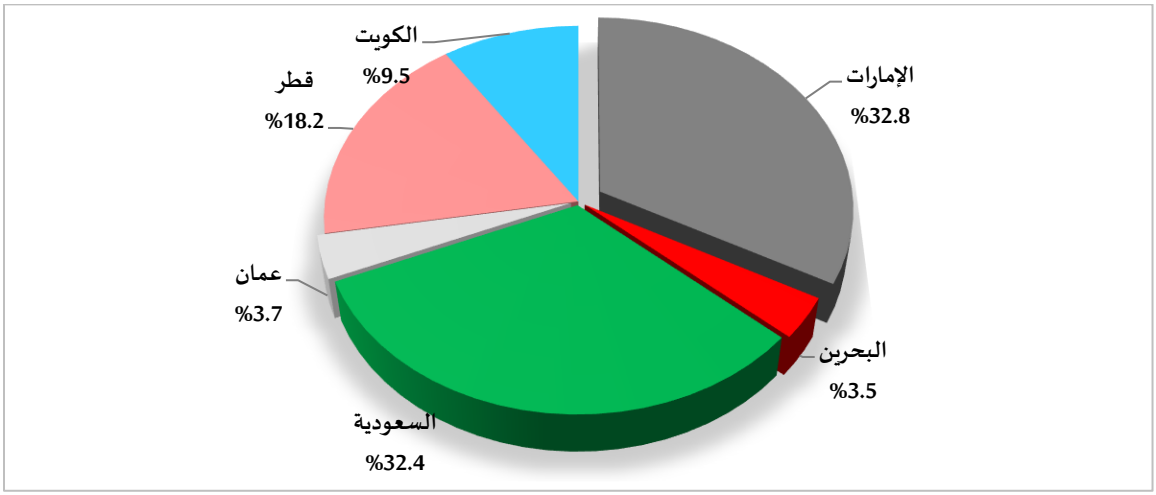

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

إجمالي الودائع المصرفية

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر مارس من عام 2022م نحو 1,657 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.7% مقارنةً مع حجمها بنهاية شهر مارس من العام السابق، وحققت جميع الدول معدلات نمو إيجابية، حيث سجلت الودائع المصرفية في مملكة البحرين أعلى نسبة ارتفاع بنحو 10.5%، تليها الودائع في المملكة العربية السعودية بنحو 9.4%، في حين تراوح النمو في بقية الدول الأعضاء بين 2.4% في دولة قطر و6.6% في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومقارنةً مع نهاية عام 2021م، فقد ارتفع إجمالي هذه الودائع في مجلس التعاون بنسبة 1.3%.

وشكلت الودائع المصرفية بالمملكة العربية السعودية نحو 34.9% من إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون، تليها الودائع المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 33.0%، ودولة قطر بنحو 16.1%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16% (جدول 5).

جدول 5: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، مارس 2022م

	القيمة (مليار دولار أمريكي)	النمو السنوي (%)	النمو مقارنةً مع ديسمبر 2021م (%)	المساهمة النسبية (%)
الإمارات	546	6.6	0.5	33.0
البحرين	49	10.5	-1.8	3.0
السعودية	578	9.4	3.0	34.9
عُمان	67	4.7	1.2	4.0
قطر	266	2.4	-0.7	16.1
الكويت	151	4.0	2.6	9.1
مجلس التعاون	**1,657**	**6.7**	**1.3**	**100.0**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية شهر مارس من عام 2022م نحو 1,653 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.9% مقارنة مع حجمها بنهاية مارس 2021م. وحققت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو بنسبة 14.8%، تليها دولة الكويت بنسبة 7.9%. وكذلك شهد حجم هذه قروض نمواً في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسب 4.9% و4.4% على التوالي، وسجلت كل من دولة قطر وسلطنة عُمان نمواً بنسبة 3.5% لكل منهما (شكل 23).

شكل 23: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، مارس 2022م

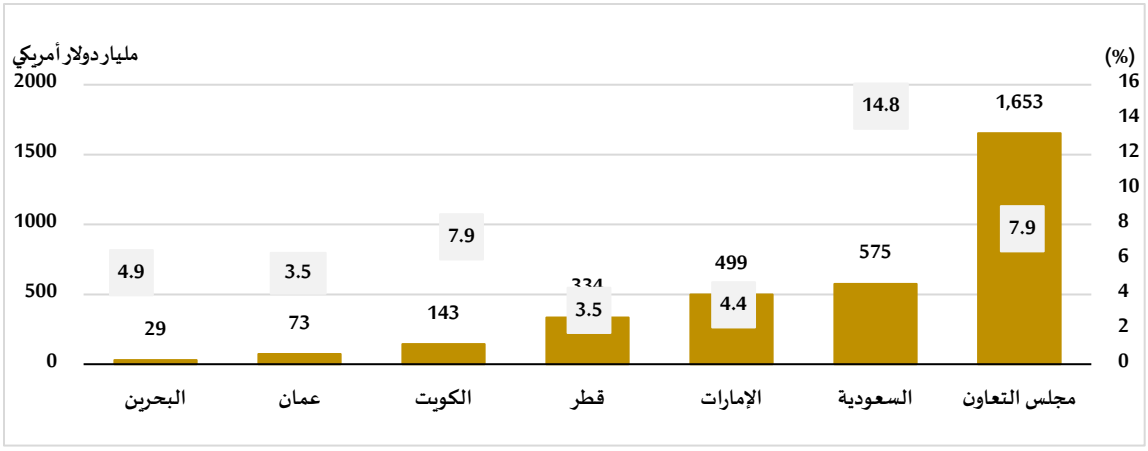

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وقد تفاوتت نسبة القروض إلى الودائع بشكل كبير بين دول مجلس التعاون ولكن حافظت كل دولة على مستوى معدلات متقاربة خلال فترة الربع الأول من عام 2021م والربع الأول من عام 2022م. وبلغت هذه النسبة حوالي 124% في دولة قطر بنهاية الربع الأول لعام 2022م وهي الأعلى بين دول مجلس التعاون، وتلتها النسبة المسجلة في سلطنة عُمان بنحو 108%. وبطبيعة الحال إن النسب المرتفعة تسهم في زيادة عرض النقد في الأسواق (شكل 24).

شكل 24: نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون، الربع الأول 2021 - الربع الأول 2022م

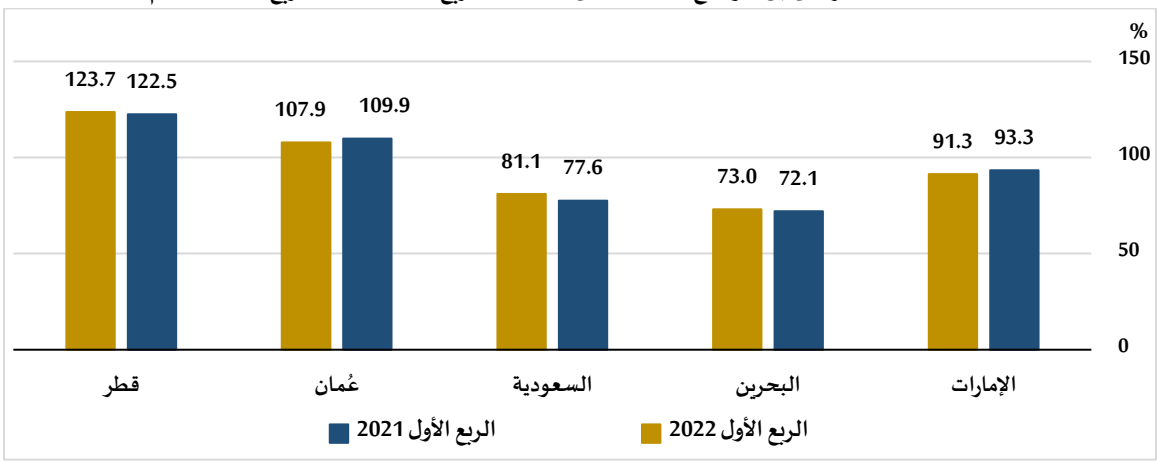

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبشكل عام، انخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في غالبية دول مجلس التعاون بنهاية الربع الأول للعام 2022م مقارنة مع الربع ذاته من العام السابق نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية عموماً، حيث أن ارتفاع نسب القروض المتعثرة خلال الفترة الماضية ناجم عن تداعيات جائحة كوفيد-19. وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة بنهاية الربع الأول للعام 2022م أعلى نسبة للقروض المتعثرة من إجمالي القروض على مستوى دول مجلس التعاون وبنحو 7.1%، في حين شهدت دولة الكويت أقل نسبة وجاءت بنحو1.4% (شكل 25).

شكل 25: نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون، الربع الأول 2020 - الربع الأول 2022م

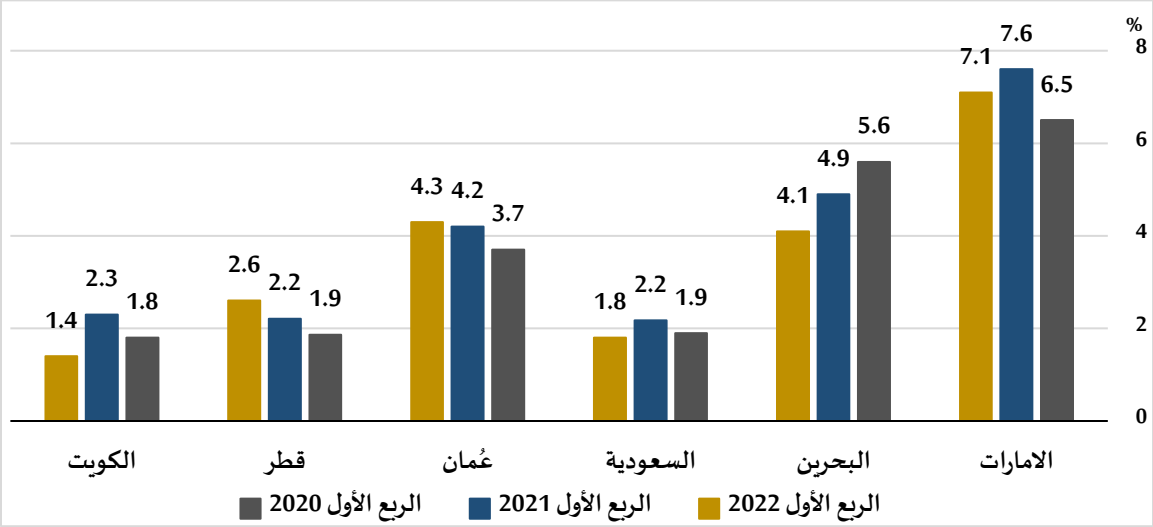

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وتفوقت نسب كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بين 17.1% في دولة الإمارات العربية المتحدة و21.3% في مملكة البحرين بنهاية الربع الأول للعام 2022م، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8% (شكل 26).

شكل 26: معدل كفاية رأس المال البنوك بدول مجلس التعاون، الربع الأول 2020م - الربع الأول 2022م

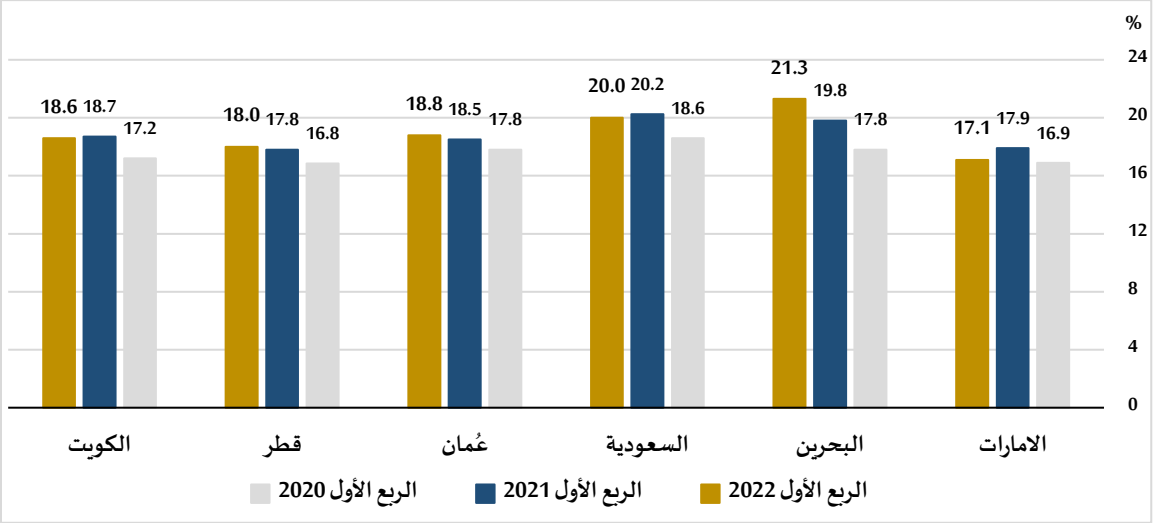

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

سادسا: أسواق الأسهم الخليجية.

بلغ مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية ما يقارب 4.3 تريليون دولار أمريكي بنهاية مارس 2022م، وبنمو بلغت نسبته 17.7% عن القيمة السوقية بنهاية ديسمبر 2021م (شكل 27).

شكل 27: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، ديسمبر 2021م ومارس 2022م

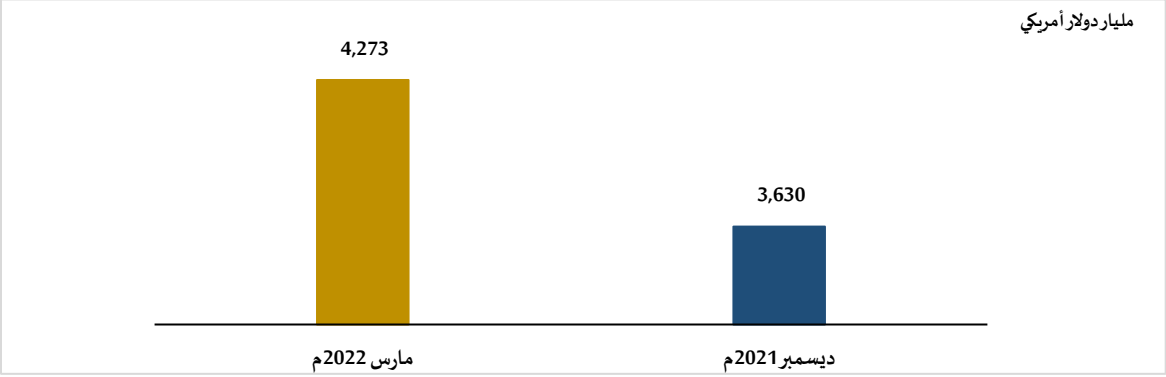

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لتكتل أسواق المال بمجلس التعاون إلى ارتفاع القيم السوقية لكافة أسواق الدول الأعضاء، وخاصة القيمة السوقية للسوق المالية السعودية التي سجلت نسبة نمو عالية بلغت 19.5%، والقيمة السوقية لبورصة البحرين التي نمت بنحو 15.4%، وبنسبة 14.9% في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وقد شكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 74.7% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون في نهاية مارس 2022م، تلها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 11.9%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 13.4 % (شكل 28).

شكل 28: القيمة السوقية لأسواق المال بدول مجلس التعاون، مارس 2022م

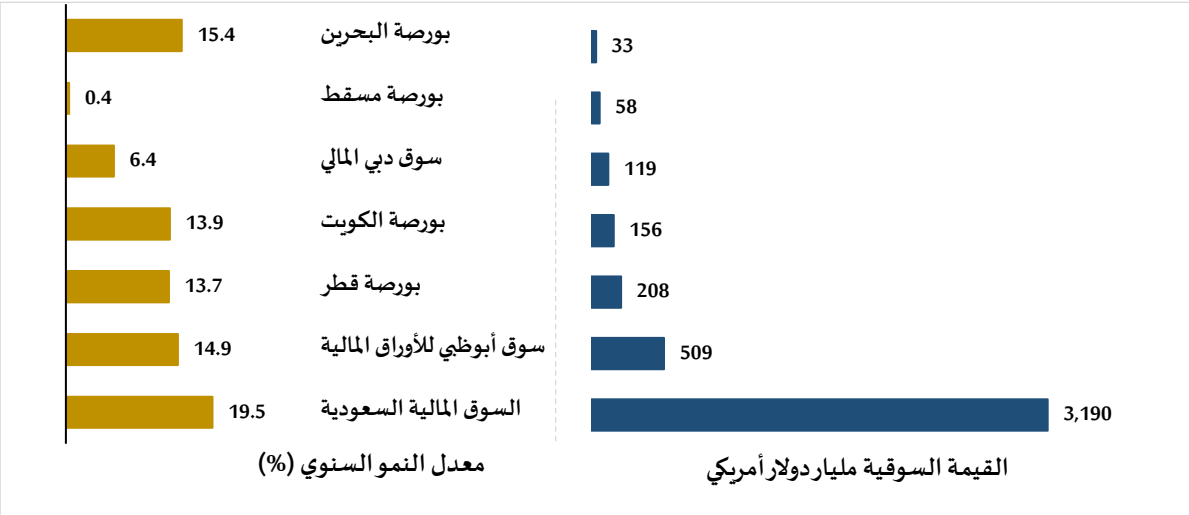

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما بخصوص أداء المؤشر العام لمجلس التعاون ومؤشرات أسواق الدول الأعضاء فقد ارتفع المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون بنحو 16.3% بنهاية مارس 2022م مقارنة مع نهاية عام 2021م. ونجم هذا الأداء العام عن ارتفاع مؤشرات كافة الأسواق (شكل 29).

شكل 29: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، مارس 2022م / ديسمبر 2021م

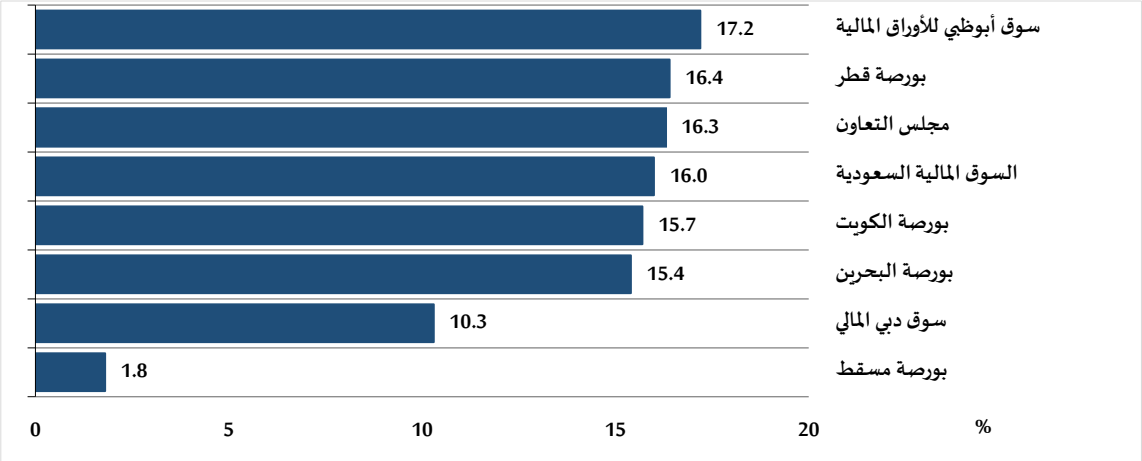

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية فلقد كان أداء المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون متميزاً حيث ارتفع بنهاية الربع الأول من عام 2022م بنحو 16.3% عن مستواه بنهاية عام 2021م، في حين انخفضت معظم مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية (شكل 30).

شكل 30: أداء المؤشر العام لأسواق المال العالمية، مارس 2022م / ديسمبر 2021م

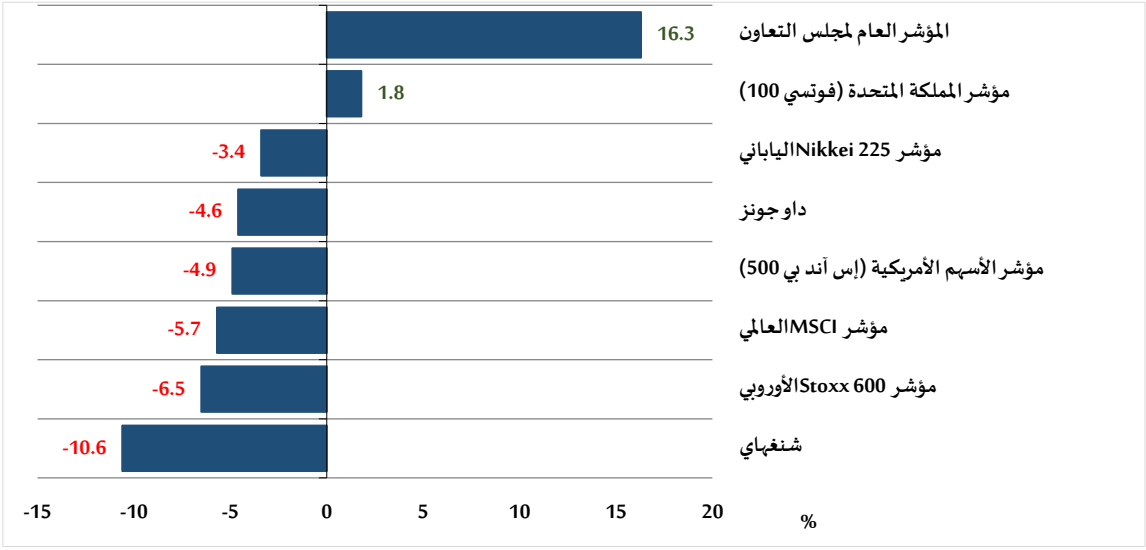

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

مصادر البيانات

1- المركز الإحصائي الخليجي http://www. gccstat.org

2- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة http://www.fcsa.gov.ae

3- هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين http://www.cio.gov.bh

4- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية http://www.stats.gov.sa

5- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان http://www.ncsi.gov.om

6- جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر http://www.qsa.gov.qa

7- الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت http://www.csb.gov.kw

8- هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة https://www.sca.gov.ae

9- مصرف البحرين المركزي https://www.cbb.gov.bh

10- هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية https://cma.org.sa

11- الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان https://cma.gov.om

12- هيئة قطر للأسواق المالية https://www.qfma.org.qa

13- هيئة أسواق المال، دولة الكويت https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma

14- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي www.centralbank.ae

15- مصرف البحرين المركزي https://www.cbb.gov.bh

16- البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa

17- البنك المركزي العماني https://cbo.gov.om

18- مصرف قطر المركزي http://www.qcb.gov.qa

19- بنك الكويت المركزي https://www.cbk.gov.kw

20- صندوق النقد العربي https://www.amf.org.aer

21- صندوق النقد الدولي https://www.imf.org

22- أداء أسواق المال العالمية https://www.investing.com

23- وكالة الطاقة الأمريكية https://www.eia.gov

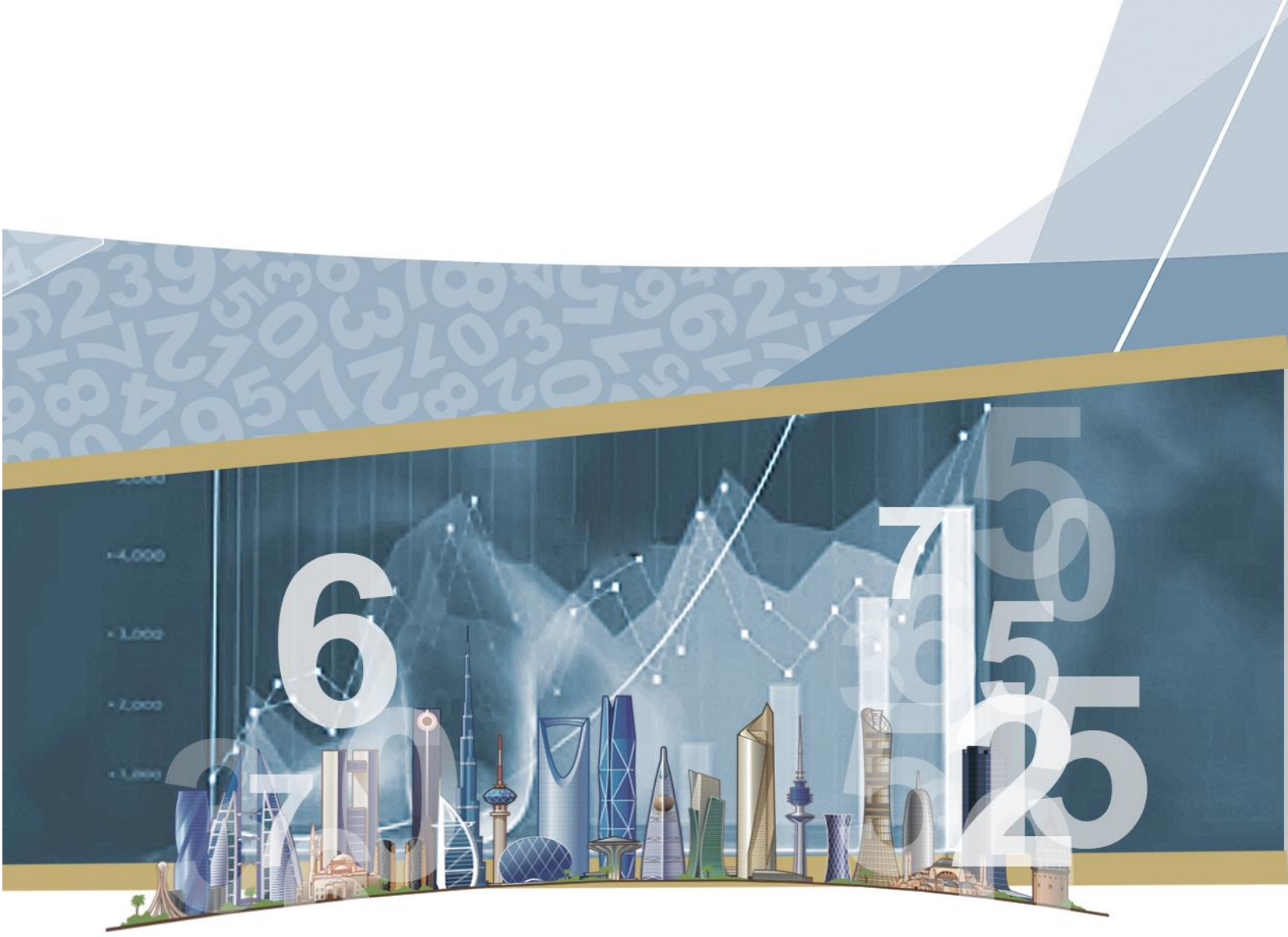

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ص.ب: 840، الرمز البريدي: 133
سلطنة عمان
P.O.Box:840, PC:133
Sultanate of Oman

+ 968 24346499 :

+ 968 24343228 :

http:// www.gccstat.org

https://facebook.com/gccstat

twitter.com/gccstat

info@gccstat.org